الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/49/356
9 September 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والأربعون
البند ٣٧ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة: تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى فرادى البلدان أو المناطق

تقديم المساعدة الاقتصادية إلى الدول المتضررة من جراء تنفيذ قرارات مجلس الأمن التي تفرض جزاءات على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود)

تقرير الأمين العام

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا -	مقدمة	١ - ٣	٣
ثانيا -	معلومات أساسية: الاجراءات التي اتخذها مجلس الأمن	٤ - ١١	٣
ثالثا -	تحديد وتقييم طابع ونطاق المشاكل الاقتصادية الخاصة التي تواجهها الدول المتضررة	١٢ - ٣٣	٥
	ألف - المسائل العامة لتحليل الأثر الناجم	١٣ - ٢٠	٦
	باء - تقديرات الحالات القطرية	٢١ - ٢٩	٨
	جيم - الأثر المترتب على البلدان المتضررة الأخرى	٣٠ - ٣٣	١١
رابعا -	تجميع وتقييم المعلومات الخاصة بالمساعدة الاقتصادية المقدمة الى الدول المتضررة	٣٤ - ٧٥	١٢

* A/49/150.

94-34938 260994 280994

المحتويات (تابع)

		الفقرات	الصفحة
	ألف - المساعدة المقدمة من الدول	٣٥ - ٤٣	١٣
	باء - رد منظومة الأمم المتحدة	٤٤ - ٦٧	١٥
	جيم - المبادرات الإقليمية وترتيبات المتابعة	٦٨ - ٧٥	٢١
خامسا -	النتائج	٧٦ - ٨١	٢٣

المرفقات

الأول - التقديرات الرسمية غير المعدلة المقدمة من الدول المتضررة للأثر الاقتصادي للجزاءات المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) ٢٧

الثاني - المشاريع القصيرة الأجل المتعلقة بالاختناقات الجمركية / الحدودية ٢٨

أولا - مقدمـــة

١ - أثنت الجمعية العامة في قرارها ٢١٠/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، على الدول المتاخمة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود)، والدول الأخرى المشاطئة على نهر الدانوب وسائر الدول لما اتخذته من تدابير للامتثال لقرارات مجلس الأمن ٧١٣ (١٩٩١) و ٧٢٤ (١٩٩١) و ٧٥٧ (١٩٩٢) و ٧٦٠ (١٩٩٢) و ٧٨٧ (١٩٩٢) و ٨٢٠ (١٩٩٣)، وحثت جميع الدول على مواصلة التقيد الدقيق بتلك القرارات. وفي الوقت نفسه سلَّمت الجمعية بالحاجة الملحة إلى مساعدة الدول في التغلب على مشاكلها الاقتصادية الخاصة الناجمة عن تنفيذ الجزاءات المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود).

٢ - وفي القرار نفسه، أيدت الجمعية العامة بوجه خاص توصيات لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٧٢٤ (١٩٩١) بشأن يوغوسلافيا، التي قدمتها ردا على طلبات الحصول على المساعدة، التي تلقاها مجلس الأمن من بعض الدول التي تواجه مشاكل اقتصادية خاصة من جراء الجزاءات المفروضة بموجب أحكام المادة ٥٠ من ميثاق الأمم المتحدة، حيث كان مما تضمنته تلك التوصيات أن اللجنة: (أ) ناشدت جميع الدول أن تقوم بشكل عاجل بتقديم مساعدة تقنية ومالية ومادية فورية إلى الدول المتضررة لتخفيف حدة الآثار السيئة التي أصابت اقتصاداتها من جراء تطبيق هذه الدول للجزاءات المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) عملا بقرارات مجلس الأمن ٧٥٧ (١٩٩٢) و ٧٨٧ (١٩٩٢) و ٨٢٠ (١٩٩٣)؛ (ب) دعت الأجهزة المختصة والوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية الاقليمية، إلى النظر في كيفية جعل برامجها ومرافقها المتصلة بالمساعدة ذات نفع للدول المتضررة في ذلك الصدد.

٣ - وعلاوة على ذلك، فقد طلبت الجمعية العامة، في القرار نفسه، إلى الأمين العام أن يسعى بشكل منتظم للحصول على معلومات من الدول والأجهزة والوكالات المعنية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة بشأن الاجراءات المتخذة للتخفيف من المشاكل الاقتصادية الخاصة للدول المتضررة، وأن يقدم تقريرا عن ذلك إلى مجلس الأمن، وأن يقدم كذلك تقريرا عن تنفيذ هذا القرار إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين. وقد أعد هذا التقرير استجابة لذلك الطلب.

ثانيا - معلومـات أساســية: الاجــراءات التي اتخذها مجلس الأمن

٤ - قدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين في إطار البند ١٦٩ المعنون "تقديم المساعدة الاقتصادية إلى الدول المتضررة من جراء تنفيذ قرارات مجلس الأمن التي تفرض جزاءات على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود)" تقرير شامل للأمين العام أعد عملا بمذكرة رئيس مجلس الأمن (S/25036) بشأن مسألة المشاكل الاقتصادية الخاصة التي تواجهها الدول نتيجة للجزاءات المفروضة

بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة (A/48/573-S/26705) ويتناول تطبيق المادة ٥٠ من ميثاق الأمم المتحدة (انظر الفقرات ٣٩ - ٤٦). ولفائدة هذا التقرير يرد فيما يلي استكمال للمعلومات الأساسية ذات الصلة.

٥ - قام مجلس الأمن بموجب قراراته ٧٥٧ (١٩٩٢) المؤرخ ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٢، و ٧٨٧ (١٩٩٢) المؤرخ ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، و ٨٢٠ (١٩٩٣) المؤرخ ١٧ نيسان/أبريل ١٩٩٣، وعلى أساس أنه يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، بفرض مجموعة شاملة من الجزاءات على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود)[1]. وقد أشار مجلس الأمن في قراره ٧٥٧ (١٩٩٢)، إلى حق الدول، بموجب المادة ٥٠ من الميثاق، في استشارة المجلس عندما تجد نفسها أمام مشاكل اقتصادية خاصة ناشئة عن الاضطلاع بأية تدابير وقائية أو تدابير إنفاذ.

٦ - وفيما بعد، طلبت ثماني دول التشاور مع مجلس الأمن عملا بالمادة ٥٠ من الميثاق، وهي: ألبانيا، وأوغندا، وأوكرانيا، وبلغاريا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، ورومانيا، وسلوفاكيا، وهنغاريا، وفي الرسائل التي وجهتها هذه الدول إلى المجلس، قدمت معلومات بشأن المشاكل الاقتصادية الخاصة التي واجهتها نتيجة تنفيذ التدابير الواردة في قرارات المجلس ذات الصلة بيوغوسلافيا، وتقدمت بطلب للحصول على المساعدة الدولية لحل هذه المشاكل. ويرد في الفرع الثالث أدناه بيان بمسائل وتقديرات الآثار المتصلة بالجزاءات.

٧ - وشرع مجلس الأمن في نيسان/أبريل ١٩٩٣، استجابة لطلبات المساعدة، بعملية مشاورات. وفي هذه العملية، أكد المجلس في قراره ٨٤٣ (١٩٩٣) المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٣، أنه عهد إلى اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٧٢٤ (١٩٩١) بمهمة دراسة طلبات المساعدة المقدمة بموجب أحكام المادة ٥٠ من ميثاق الأمم المتحدة؛ ورحب بقيام اللجنة بإنشاء فريقها العامل ودعا اللجنة عندما تنتهي من دراسة كل طلب من الطلبات، إلى التقدم بتوصيات إلى رئيس المجلس لاتخاذ الإجراء المناسب بشأنها.

٨ - وفي سلسلة من الجلسات، عقدت في النصف الثاني من عام ١٩٩٣، اتخذت اللجنة، دون اعتراض، كتوصيات إلى رئيس مجلس الأمن، مشاريع المقررات المقدمة من الفريق العامل فيما يتعلق بأوغندا وأوكرانيا وبلغاريا ورومانيا وهنغاريا (S/26040)، وألبانيا (S/26040/Add.1) وسلوفاكيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة (S/26040/Add.2)، وبذلك تكون قد أنجزت دراسة جميع الطلبات المقدمة إليها. كما قررت اللجنة أن ترفق بالتوصية ذات الصلة، بموافقة الدولة صاحبة الطلب، نص مذكرتها وأي مواد تفسيرية إضافية مقدمة لدعم الطلب.

٩ - وبموجب كل توصية من التوصيات، سلمت اللجنة بالحاجة الملحة إلى مساعدة البلد المتضرر على مواجهة مشاكله الاقتصادية الخاصة الناشئة عن قطع علاقاته الاقتصادية مع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وخاصة الخسائر التجارية والمالية التي تكبدها ذلك البلد؛ وناشدت جميع الدول أن تقوم على

أساس عاجل، بتقديم المساعدة التقنية والمالية والمادية الفورية إلى البلد المعني لتخفيف حدة الآثار السيئة التي أصابت اقتصاده من جراء تطبيقه للجزاءات المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية؛ ودعت الأجهزة المختصة والوكالات المتخصصة في منظومة الأمم المتحدة، بما فيها المؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية الإقليمية، الى النظر في كيفية جعل برامجها ومرافقها المتصلة بالمساعدة ذات نفع بالنسبة للبلد المعني، وذلك بهدف تخفيف حدة مشاكله الاقتصادية الخاصة الناشئة عن تطبيق الجزاءات؛ وطلبت الى الأمين العام أن يقوم، على أساس منتظم، بالتماس معلومات من الدول ومن الأجهزة والوكالات المعنية في منظومة الأمم المتحدة عن التدابير المتخذة لتخفيف حدة المشاكل الاقتصادية الخاصة للبلد المتضرر، وأن يقدم تقريرا عن ذلك الى مجلس الأمن.

١٠ - وبموجب رسائل مؤرخة ٦ تموز/يوليه و ٩ آب/اغسطس و ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ (S/26056، و S/26282، و S/26905 على التوالي)، قام رئيس مجلس الأمن بإبلاغ الأمين العام، بموافقة جميع أعضاء المجلس، على التوصيات المذكورة أعلاه وطلب اليه تنفيذ الإجراءات الواردة فيها حسب الاقتضاء. وبناء على ذلك، وجه الأمين العام، في ٢١ تموز/يوليه و ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ و ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، رسائل رسمية الى وزراء خارجية جميع الدول، بالإضافة الى الرؤساء التنفيذيين للأجهزة المختصة والوكالات المتخصصة في منظومة الأمم المتحدة، بما فيها المؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية الإقليمية، معربا عن تأييده القوي لتوصيات اللجنة فيما يتعلق بأعمال المتابعة. وفي تلك الرسائل، طلب الأمين العام أيضا الى الدول والمنظمات المعنية تزويده، بصفة منتظمة، بمعلومات عن الإجراءات التي اتخذتها للتخفيف من حدة المشاكل الاقتصادية الخاصة التي تواجهها الدول المتضررة.

١١ - وحتى ١ آب/اغسطس ١٩٩٤، كان الأمين العام قد تلقى ردودا من ١٩ دولة و ٢٣ منظمة دولية معنية. وقد أتيحت نسخ من هذه الرسائل الى أعضاء مجلس الأمن وأحيلت الى اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٧٢٤ (١٩٩١) ومنها الى فريقها العامل المعني بالمادة ٥٠، للنظر فيها. ونظر الفريق العامل، في جلستيه المعقودتين في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ و ٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٤، في المعلومات المقدمة الى الأمين العام. وبعد استعراض، الرسائل الواردة حتى ذلك التاريخ أحاط الفريق العامل علما بهذه الرسائل وقرر إبقاء المسألة قيد النظر. ويرد في الفرع الرابع أدناه موجز للمعلومات المقدمة الى الأمين العام.

ثالثا - تحديد وتقييم طابع ونطاق المشاكل الاقتصادية الخاصة التي تواجهها الدول المتضررة

١٢ - بالرغم من الحالات العديدة في الماضي والتطبيق الراهن للمادة ٥٠ من ميثاق الأمم المتحدة (بصدد الجزاءات المفروضة على روديسيا الجنوبية، والعراق ويوغوسلافيا والجماهيرية العربية الليبية)، فليس هناك منهجية موحدة ومعترف بها دوليا لتحديد وتقييم طابع وضخامة المشاكل الاقتصادية الخاصة التي تواجهها الدول غير المستهدفة نتيجة للجزاءات الاقتصادية الإلزامية. وقد جرت مؤخرا معالجة المسائل المنهجية في اثنين من منشورات الأمم المتحدة: التقرير الشامل للأمين العام بشأن المادة ٥٠ من ميثاق الأمم المتحدة

(A/48/573-S/26705، الفقرات ٧٠ -٨٦)، ودراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، ١٩٩٤[٢]. وفي الوقت نفسه، فقد كانت هذه المسائل جزءا لا يتجزأ من جهود التقييم التي يجريها صندوق النقد الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على النحو المشار اليه في الفرع الرابع أدناه. ومع ذلك، فلم تجر أي مناقشة موضوعية على الصعيد الحكومي الدولي أو فيما بين الوكالات بشأن منهجية تقييم الآثار. ومن ثم فإن كلا من البلدان المتضررة ووكالات التمويل كانت تجري تقييماتها الكمية الخاصة بها، بتطبيق مختلف المستويات والمعايير في معظم الأحوال . ونتيجة لذلك، فقد كانت البلدان المتضررة والجهات المانحة تنظر كذلك الى نطاق أنشطة المساعدة من زاوية مختلفة.

ألف - المسائل العامة لتحليل الأثر الناجم

١٣ - تم في عبارات عامة إيجاز طابع المشاكل الاقتصادية التي تواجهها الدول المجاورة وغيرها من الدول في المنطقة في الرسالة التي أحيلت بها رسالة مؤرخة ١٨ تشرين الأول/اكتوبر١٩٩٣ الموجهة الى الأمين العام من الممثلين الدائمين لألبانيا وأوكرانيا، وبلغاريا، والجمهورية التشيكية، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وجمهورية مولدوفا، ورومانيا، وسلوفاكيا، وكرواتيا لدى الأمم المتحدة (A/48/239). وقد ذكر الممثلون الدائمون لهذه البلدان في المذكرة التفسيرية المرفقة برسالتهم، في جملة أمور، أن تطبيق هذه المجموعة الشاملة والصارمة من الجزاءات التجارية والاقتصادية قد ألقى عبئا غير عادي على تلك الدول وذلك نتيجة لاجتماع عدد من العوامل التالية: (أ) الوضع الجغرافي الهام المميز للمنطقة الخاضعة للجزاءات من حيث الهيكل الأساسي الحالي للنقل وحلقات الاتصال في شرقي وجنوب شرقي أوروبا مع بقية القارة؛ (ب) زعزعة الحالة الاقتصادية لمعظم تلك الدول في فترة تتسم بأنها مرحلة انتقال سياسي واقتصادي واجتماعي كبرى نحو الديمقراطية وإقتصاد السوق، وتأثر تلك الحالة بصورة خطيرة من جراء الخسائر الاقتصادية الشديدة التي تكبدتها تلك الدول نتيجة لتنفيذ الجزاءات؛ (ج) النفقات المالية المباشرة الجسيمة التي ستتكبدها تلك الدول نتيجة لتنفيذ نظام إداري دقيق لرصد ومراقبة التنفيذ الدقيق للجزاءات والإبقاء عليه.

١٤ - بيد أن التقديرات المتاحة، بما في ذلك تلك التي قدمتها البلدان المتضررة نفسها، للخسائر والتكاليف الناجمة عن تنفيذ الجزاءات تختلف اختلافا كبيرا من حيث التوقيت والشمول والنطاق، وبالطبع، فإن الضخامة الفعلية لأثر الجزاءات تختلف حسب الحالة المحددة للبلد المتضرر، بما في ذلك كثافة الروابط الاقتصادية مع يوغوسلافيا السابقة، والتكوين السلعي لتجارتها وقرب طرق التجارة البديلة وتكاليفها. ومع ذلك، فمن اللازم تحديد مجموعة من المسائل العامة (المبادئ أو المعايير) بهدف تحليل الآثار وتقييمها على أساس أكثر توحيدا. ومن الضروري إجراء تقييم دقيق للآثار تباعا بغية وضع الرد المناسب للسياسة المحلية والتماس المساعدة الخارجية المقابلة - من الناحيتين المادية والتقنية.

١٥ - وفي الحالة الأولى، فإن تقييم أثر تطبيق الجزاءات يقتضي إجراء تمييز واضح بين الآثار الضيقة للجزاءات، أي فرض قيود على العلاقات الاقتصادية مع الدول المستهدفة، والآثار الأوسع نطاقا الناجمة عن

التوقف الاقتصادي من جراء تفكك يوغوسلافيا السابقة والنزاع الجاري فيها. وعلاوة على ذلك، يتعرض كثير من البلدان المتضررة لتحول مستمر مع كل ما يترتب عليه من آثار صعبة وتعديلات تفرضها السياسة العامة، نتيجة للانتقال من الاقتصادات المخططة مركزيا الى الاقتصادات القائمة على السوق. وفي ظل هذه الظروف، فإن من العسير فصل أثر الجزاءات عن تأثير التحول الهيكلي الأوسع نطاقا. وفي أي حال، ينبغي مراعاة جميع الاعتبارات ذات الصلة في تقييم حالة كل بلد على حدة.

١٦ - وفي معظم الدول المجاورة، تسبب تطبيق الجزاءات في الإضرار بكل من الحسابات الخارجية للبلدان وبمجموعة متنوعة من المتغيرات المحلية عموما، بما فيها الناتج، والاستثمار، والعمالة، والميزانية المالية. وبناء على ذلك، تعمل هذه البلدان، في تقديراتها لمجموع الخسائر الناجمة عن الجزاءات، على دمج كل من نوعي الآثار كخسائر مباشرة. إذ أنه في إطار المنهجية التقليدية التي تطبقها المؤسسات المالية الدولية الرئيسية، لا يعتبر عادة بمثابة "آثار مباشرة" سوى الأثر المترتب على الحسابات الخارجية التي يجري تقييمها على أنها الإيرادات الضائعة والخسائر المتكبدة كنتيجة مباشرة لإلغاء العقود و/أو وقف العلاقات الاقتصادية الأخرى مع البلد الذي فرضت عليه الجزاءات. وبالتالي، فإن الأثر المتعلق بميزان المدفوعات يمكن أن يعزى الى ما يلي: (أ) خسارة الصادرات المباشرة الى صربيا والجبل الأسود؛ (ب) خسارة الصادرات الى البلدان الأخرى بسبب الصعوبات التي تواجه شحن البضائع التي كانت تشحن سابقا عبر يوغوسلافيا؛ (ج) ارتفاع تكاليف النقل المتكبدة عن الواردات؛ (د) الآثار الأخرى الناجمة عن تجميد أصول جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وما يلازمه من وقف المدفوعات المتعلقة بالمشاريع التي سبق تنفيذها أو بالتزامات الديون الأخرى.

١٧ - ومن ناحية أخرى، فإن تأثير المتغيرات المحلية يندرج تحت فئة "الآثار غير المباشرة" التي تعتبر بالفعل الآثار التي يفرضها النوع السابق، مثل وقف الانتاج بسبب عدم توفر الامدادات الخاضعة للجزاءات أو ارتفاع كلفتها وتعليق الخدمات المالية، وفقدان فرص العمل، والتأثيرات المالية السلبية لضريبة الأرباح الضائعة أو ايرادات التعريفات الجمركية وضرورة زيادة المنافع الاجتماعية. ومن ثم، فإن التركيز على تأثير ميزان المدفوعات يرمي الى تجنب عد البند نفسه عدة مرات. بيد أن من المرجح عمليا، أن يجري العد المزدوج لخسائر الصادرات والمؤسسات عندما تستند التقديرات الى دراسات المؤسسات الاستقصائية.

١٨ - وعلاوة على ذلك، فإن جميع البلدان المتضررة قد أبلغت عن الأثر الكامل للجولة الأولى من الجزاءات كخسائر، دون أن تضع في الاعتبار الصادرات التي أعيد توجيهها و/أو دون اخراج عنصر الواردات من الانتاج المفقود والصادرات الضائعة. وأدرجت بعض البلدان المتضررة في تقديراتها كامل قيمة الواردات من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية كخسارة بدلا من الاكتفاء باحتساب زيادة تكاليف الحصول على تلك الواردات من مصادر أخرى. ويمكن توضيح هذا الأمر جزئيا بوجود صعوبات تقنية، على سبيل المثال عدم وجود محاسبة صافية و/أو عدم وجود احصاءات موثوقة وتقديرات أساسية. بيد أن ما هو أكثر أهمية لا يمكن بسهولة استبدال نقص واردات معينة في حالات عديدة وأن الافتقار الى تلك الواردات، بسبب أهميتها الجوهرية، قد أدى الى حالات توقف خطيرة في الأنشطة الانتاجية.

١٩ - وعلاوة على ذلك، فإن هناك ملامح محددة للجزاءات اليوغوسلافية تتمثل في ارتفاع كلفة "الآثار الجانبية الثانوية" التي تترتب عليها بصورة غير عادية. كما أن معظم خسائر التجارة التي أبلغت عنها البلدان المتضررة تنبثق عن التكاليف الاضافية الناجمة عن توقف النقل عبر جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. بيد أن الخسائر من هذا النوع هي أكثرها صعوبة بالنسبة لأي تقييم مستقل. ومن المرجح أن تكون أكثر أهمية بالنسبة لبلدان مثل بلغاريا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة ورومانيا. وبالاضافة الى زيادة تكاليف النقل، فإن خسائر الحساب الجاري تعكس تخفيضات في عائدات النقل وأجور النقل العابر والايرادات الآتية من الاتصالات.

٢٠ - أما التقديرات الرسمية بوجه عام (انظر المرفق الأول)، للبلدان المجاورة السبعة (ألبانيا وأوكرانيا وبلغاريا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة ورومانيا وسلوفاكيا وهنغاريا) لمجموع ما ترتب على الجزاءات من تأثير على اقتصاداتها -- شاملا الآثار المترتبة على كل من ميزان المدفوعات والمتغيرات المحلية -- فتتراوح من ١,٩ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي (سلوفاكيا) الى ١١٥,٤ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة) وتبلغ ١٨,٧ بليون دولار. وتتراوح تقديرات خسائر الحساب الجاري الخارجي من ١,٩ في المائة من الصادرات (سلوفاكيا) الى ٥٢,٢ في المائة من الصادرات (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة) ويبلغ مجموعها ٧ بلايين دولار بالنسبة لهذه البلدان السبعة. وفي حين أنه تم للأسباب التي تم بيانها أعلاه، الكشف عن انحياز صاعد لتلك التقديرات في معظم الحالات، ينبغي ألا يكون هناك شك بأن تطبيق الجزاءات على جمهورية يوغوسلافية الاتحادية قد تسبب في خسائر جسيمة للبلدان المجاورة والبلدان الأخرى في المنطقة.

باء - تقديرات الحالات القطرية

٢١ - قدمت الدول الثماني التي احتجت بالمادة ٥٠ من ميثاق الأمم المتحدة الى مجلس الأمن تقديرات كمية للخسائر والتكاليف التي تكبدتها نتيجة لتنفيذ الجزاءات. ويرد أدناه موجز لهذه التقديرات التي ينبغي استعراضها في ضوء الاعتبارات المذكورة أعلاه.

ألبانيا

٢٢ - ذكرت الحكومة الألبانية، في مذكرتها المؤرخة ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٣ (S/26040/Add.1، المرفق) في جملة أمور، أن يوغوسلافيا السابقة كانت تاريخيا أحد الشركاء التقليديين الرئيسيين لألبانيا. ولم يقتصر إنفاذ الجزاءات على قطع سوق للصادرات الرئيسية لألبانيا فحسب وإنما تسبب كذلك في تدمير أو تعطيل قنوات الامداد الرئيسية للواردات الأساسية للاقتصاد الألباني. ونتيجة لذلك، قدرت السلطات الألبانية مجموع الخسائر السنوية (المباشرة وغير المباشرة) التي تكبدها الاقتصاد بمبلغ ٣٠٠-٤٠٠ مليون دولار. وتشمل الخسائر المباشرة (٨٢,٦ مليون دولار) ما يلي: خسارة الصادرات الموجهة الى يوغوسلافيا (٤٧ مليون دولار)، وخسائر الصادرات الى الأسواق غير اليوغوسلافية (١٠,٢ مليون دولار)، والخسارة الناجمة عن ارتفاع تكاليف الواردات (٣,٤ مليون دولار)، والخسائر التي تكبدها الانتاج المحلي وترافقت مع وقف إمدادات

الواردات من يوغوسلافيا (٢٠ مليون دولار) وارتفاع تكاليف النقل نتيجة استخدام طرق نقل بديلة (١,٧ مليون دولار). وبالاضافة الى ذلك، قدرت السلطات الألبانية الخسائر غير المباشرة الناجمة عن تخفيض النشاط الاقتصادي بسبب الجزاءات بالاضافة الى الحرب في البوسنة والهرسك. وتشمل هذه الخسائر الاستثمار الأجنبي الضائع (١٢٠ مليون دولار) والآثار ("الدينامية") غير المباشرة الأخرى (١٠٠ - ١١٠ مليون دولار).

بلغاريا

٢٣ - قدرت الحكومة البلغارية في رسالتيها (S/24963 و S/25743)، مجموع الخسائر المباشرة التي لحقت باقتصاد البلد نتيجة الجزاءات بمبلغ ١,٨ بليون دولار للفترة من تموز/يوليه ١٩٩٢ الى نيسان/ابريل ١٩٩٣ وبمبلغ ١,٩ بليون دولار للفترة من أيار/مايو الى كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣. وذكرت على سبيل الإيضاح، في جملة أمور، أن الجزاءات المفروضة على جمهورية يوغوسلافية الاتحادية (صربيا والجبل الأسود)، قد أدت عمليا الى قطع جمهورية بلغاريا عن الأسواق الأوروبية التي تتسم بأهمية حيوية للنهوض بالعملية الجارية المعقدة للاصلاحات الاقتصادية (تأثرت نسبة تزيد عن ٦٠ في المائة من الصادرات البلغارية المتجهة الى الأسواق الأوروبية عن طريق المنطقة التي تأثرت بنظام الجزاءات). وأدى انقطاع وصلات النقل التقليدية وضرورة استخدام طرق جانبية وكثافة حركة المرور فيها الى رفع كلفة الصادرات البلغارية الى وسط وغرب أوروبا. وكان للنصيب الكبير من البضائع القابلة للتلف من هذه الصادرات أثر عكسي إضافي على ايصالها الى الأسواق المذكورة أعلاه. وكان من شأن ارتفاع كلفة البضائع المستوردة من وسط وغرب أوروبا، من جانبه أن يعجل عملية التضخم على نحو لا يمكن تجنبه وأن يؤدي الى تفاقم حالة البلد المالية. وسيكون للصعوبات في مجالي النقل والاتصالات في نهاية المطاف أثر سلبي للغاية على اجتذاب الاستثمار الأجنبي الى بلغاريا كذلك. وتشير تقديرات الحكومة، الى أن مجموع الخسائر (حسب القطاع الرئيسي) للفترة من تموز/يوليه ١٩٩٢ الى كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ بلغ ١,٦ بليون دولار في التجارة الأجنبية و ١,٩ بليون دولار في الصناعة، و ١٩٢,٤ مليون دولار في النقل و ٢٢ مليون دولار في الاتصالات.

هنغاريا

٢٤ - تضمنت رسالة هنغاريا (S/26040) تقديرا للخسائر التي تم تكبدها نتيجة للجزاءات، ولا سيما القيود المفروضة على الملاحة في نهر الدانوب، يعادل مبلغ ٨٠٠ مليون دولار للفترة من أيار/مايو ١٩٩٢ الى حزيران/يونيه ١٩٩٣. وفيما يلي تفصيل للرقم الإجمالي: (أ) بلغت خسائر حصائل التجارة ٣٥٥ مليون دولار؛ (ب) بلغ مجموع الديون المعدومة للشركات (ديون غير مسددة على صربيا، تم تكبدها قبل فرض الجزاءات) ٨٠ مليون دولار، يتألف معظمها من الرسوم المترتبة على الخطوط الحديدية اليوغوسلافية وعائدات النقل العابر غير المسددة عن شحنات الغاز الطبيعي من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية سابقا؛ (ج) قدرت خسائر عائدات النقل والمرور العابر، بما في ذلك خسارة رسوم النقل العابر عن أنبوب النفط بمبلغ ١١٠ مليون دولار؛ (د) بلغت تكاليف وخسائر النقل الإضافية ١٨٠ مليون دولار؛ (هـ) كانت الخسائر الأخرى في حدود ٧٠ مليون. وفيما بعد، قُدر الأثر السنوي للجزاءات بالنسبة لعام ١٩٩٣ بمبلغ ٧٩٠ مليون دولار.

رومانيا

٢٥ - في سلسلة من الرسائل (S/24142 و Add.1 و S/25207)، قدمت الحكومة الرومانية تقديراتها للخسائر والتكاليف التي تم تكبدها نتيجة لتنفيذ الجزاءات. وقد أسقط التقدير الأولي للفترة من حزيران/يونيه إلى كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ أن الآثار المباشرة بلغت ٥٥٠ مليون دولار وأن الآثار غير المباشرة بلغت ٢,٥ بليون دولار. وفي نهاية عام ١٩٩٢، قُدر مجموع الخسائر والأضرار المباشرة وغير المباشرة التي لحقت بالاقتصاد الروماني بمبلغ ٧ بليون دولار. وفيما يلي تفصيل ذلك حسب الفروع الرئيسية: (أ) الصناعة، ٣ بلايين دولار، نتيجة توقف حلقات الإنتاج، وإلغاء شحنات السلع الأساسية والمواد الأولية والبضائع غير المباعة؛ (ب) النقل، ٠,١ بليون دولار، بسبب إلغاء رحلات الخطوط الجوية وتحويلها، ووقف نقل البضائع والمسافرين عبر الخطوط الحديدية والصعوبات التي تواجه الملاحة على طول نهر الدانوب؛ (ج) الزراعة والصناعات الغذائية، ٢,٧ بليون دولار؛ (د) السياحة، ٠,٦ بليون دولار؛ (هـ) ضرائب الجمارك غير المقبوضة وخسائر أخرى، ٠,٦ بليون دولار. وبإضافة الخسائر التي تم تكبدها أثناء الفترة من كانون الثاني/يناير الى أيار/مايو ١٩٩٣، قد تصل التقديرات المنقحة للفترة من حزيران/يونيه ١٩٩٢ الى أيار/مايو ١٩٩٣ الى مبلغ ٩ بلايين دولار.

سلوفاكيا

٢٦ - قدمت سلوفاكيا في رسالتها (S/26648)، تفاصيل لطابع ومدى الصعوبات الاقتصادية التي تواجه البلد بسبب الجزاءات. وقدر مجموع الخسائر المباشرة وغير المباشرة التي تم تكبدها في الفترة ١٩٩٣-١٩٩٢ بمبلغ ٢٤٦ مليون دولار، وبلغ مجموع الأضرار المسجلة في عام ١٩٩٢ (١٩٢ مليون دولار). وقد نجمت تلك الخسائر، في جملة أمور، من إلغاء عقود الصادرات/الواردات أو الصفقات ذات الصلة (١٠٣ مليون دولار)، وتعليق وتأخير النقل (٥٠ مليون دولار) ، ورأس المال غير المستثمر بسبب عدم تحقيق صادرات (٩,٥ مليون دولار) وخسارة الربح الناجمة عن البضائع المتعاقد عليها ولم يتم إنتاجها لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (٢٢ مليون دولار). ويبين التفصيل حسب القطاع الاقتصادي، أن معظم الفروع المتضررة هي التجارة الخارجية (٦٤,٣ مليون دولار)، واستخراج المعادن (٢٨,٢ مليون دولار)، وانتاج الأغذية (٢٣,٢ مليون دولار)، والنقل المائي عبر نهر الدانوب (١٨,٩ مليون دولار) وصناعات الآلات (١٦,٥ مليون دولار)، وقد أدرج التقدير المذكور أعلاه بالاستناد الى "منهجية الخسائر المتكبدة" التي اقترحها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة

٢٧ - عرضت جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة في طلبها المقدم الى مجلس الأمن (S/26040/Add.2، المرفق الثاني)، حالتها الفريدة -- وهي حالة صعبة للغاية تنبثق من موقعها الجغرافي ووثاقة الروابط الاقتصادية والهيكلية وغيرها من الروابط مع صربيا داخل إطار الدولة الوحيدة السابقة والحالة السياسية والاقتصادية القائمة على حدودها. ونتيجة لذلك، وصلت التقديرات الرسمية لمجموع الأضرار الاقتصادية الناجمة عن الجزاءات في عام ١٩٩٣ الى مبلغ ٢,٣ بلايين دولار، بما في ذلك ١,٨ بليون دولار تعزى الى الآثار المباشرة. ويشمل موجز الخسائر المسقطة لعام ١٩٩٣، في جملة أمور، البنود التالية: (أ) خسائر النواتج -- خسائر الإيرادات الناجمة من تخفيض انتاج وتسويق المنتجات الصناعية ومنتجات التعدين (٩٠٢ مليون

دولار)، والمنتجات الزراعية، وموارد الأحراج والموارد المائية (١٨٢ مليون دولار)؛ (ب) التكاليف والخسائر في الخدمات -- زيادة تكاليف النقل الناجمة عن استخدام طرق النقل البديلة (٢٠٨ مليون دولار)، وخسارة الإيرادات الناجمة عن عدم تنفيذ خدمات النقل (٢٢٢ مليون دولار)، وانخفاض السياحة (٣٥ مليون دولار)؛ (ج) خسائر التجارة (٥٨ مليون دولار)؛ (د) زيادة نفقات الميزانية المتعلقة بشبكة التأمينات الاجتماعية (١١٣ مليون دولار). وقد توصلت الحكومة الى هذه التقديرات نتيجة للدراسة الاستقصائية التي تم الاضطلاع بها على أساس منهجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشملت نحو ١٧٠ مؤسسة تمثل ٨٠ في المائة من تجارة البلد و ٨٠ في المائة من قوتها العاملة. وبالإضافة الى ذلك، فقد أبرزت دراسة استقصائية خاصة للكميات المنقولة وزيادة المصاريف بسبب استخدام طرق بديلة سوء حالة النقل في البلد.

أوغندا

٢٨ - يتعلق طلب أوغندا للمساعدة (S/26040، المرفق الرابع) بتوقف عقد سبق إبرامه في عام ١٩٨٧ بين حكومة أوغندا وشركة يوغوسلافية خاصة (Energoprojekt) لتشييد طريق ميتيانا- فورت بورتال في غرب أوغندا. وفي وقت فرض الجزاءات، كان قد تم انجاز نصف مشروع تشييد الطريق في موبندي، ثم تعطل بسبب عدم الدفع بمقتضى نظام الجزاءات. ونظرا لأهمية الطريق الحيوية بالنسبة لاقتصاد أوغندا، تسبب توقف المشروع في تأخير التشييد واحتمال تكبد تكاليف إضافية بسبب التحول الى مقاول جديد، بالإضافة الى صيانة الآلات المتوقفة عن العمل، والخدمات الاستشارية ومصاريف التقاضي. ولم يجر أي تقدير كمي لهذه التكاليف.

أوكرانيا

٢٩ - عالجت أوكرانيا مسألة الخسائر الاقتصادية التي تكبدتها من جراء تطبيق الجزاءات في عدة رسائل (S/25630، و S/25636 و S/25682). ومن حيث التحليل الكمي، أبلغت أوكرانيا مبدئيا عن خسارة قدرها ٣٥٠ مليون دولار قُدر أنه تكبدتها بمفردها الشركة الأوكرانية للشحن عبر نهر الدانوب حتى نهاية عام ١٩٩٣ نتيجة الانخفاض الحاد في نشاطها مما أدى الى إفلاس الشركة. وتعرض ٠٠٠ ٢٥٠ مستخدم و٠٠٠ ١٠ من أفراد أسرهم للبطالة وفقدان سبل العيش. وفي رسالة لاحقة، قدر مجموع الخسائر المباشرة التي لحقت بالاقتصاد الأوكراني بمبلغ ٢,٣٥ بليون دولار عن الفترة من أيار/مايو ١٩٩٢ الى أيار/مايو ١٩٩٣، بما في ذلك الخسائر البالغة ٢,٢ مليون دولار في التجارة الخارجية و ١٥٠ مليون دولار في قطاع النقل، عبر نهر الدانوب بصورة رئيسية. وتم إسقاط خسائر إضافية بمبلغ ١,٥ بليون دولار لما تبقى من عام ١٩٩٣.

جيم - الأثر المترتب على البلدان المتضررة الأخرى

٣٠ - لا تشمل مجموعة البلدان التي احتجت بالمادة ٥٠ من ميثاق الأمم المتحدة جميع الدول المجاورة (أو "خط المواجهة") والدول المتضررة الأخرى في المنطقة، مثل الاتحاد الروسي والبوسنة والهرسك نفسها وتركيا والجمهورية التشيكية وجمهورية مولدوفا وسلوفينيا وكرواتيا والنمسا واليونان. بيد أن بعض هذه

الدول قد أشارت، في مختلف المناسبات، الى مصاعبها الاقتصادية الناجمة عن تطبيق الجزاءات على النحو المبين أدناه.

٣١ - ذكر ممثل النمسا في البيان الذي أدلى به في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ أمام اللجنة الاقتصادية والمالية (اللجنة الثانية) التابعة للجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين أنه ترتب على الحظر النتائج التالية بالنسبة للنمسا على سبيل المثال: "فقد أخل بالعلاقات التجارية مع الموردين التقليديين الذين يوفرون لها الفحم وخامات الحديد بسبب التأخير وزيادة مخاطر وتكاليف النقل؛ وتعذر التنبؤ بتكاليف النقل الزائدة وتأخير مواعيد التسليم، مما أسفر عن غرامات و/ أو خسائر في السوق بالنسبة للصناعة التحويلية (الصلب والورق مثلا) التي تواجه بالفعل منافسة شديدة؛ والتسبب في أضرار فادحة لصناعة النقل في نهر الدانوب." بيد أنه لم يقدم أي تقدير كمي لخسائر النمسا. وفي الوقت نفسه، فقد تم تأكيد التزام النمسا بتنفيذ الجزاءات بكل حزم.

٣٢ - وذكر وزير خارجية الجمهورية التشيكية في رسالته المؤرخة ١٥ تشرين الأول/اكتوبر١٩٩٣ الموجهة الى الأمين العام، في جملة أمور، أن الجمهورية التشيكية بتطبيقها الجزاءات المذكورة أعلاه، قد تعرضت أيضا لخسائر اقتصادية بالغة -- خسارة شريكتها التجارية التقليدية ونقل جزء كبير من صادراتها، ولا سيما المنتجات المعدنية، عبر نهر الدانوب الذي يتعرض للمشاكل -- ويجري حاليا حساب مداها. بيد أنه لم ترد أي تقديرات كمية لهذه الخسائر.

٣٣ - وذكر وزير خارجية الجمهورية التركية في رسالته المؤرخة ١٧ آب/اغسطس ١٩٩٣ الموجهة الى الأمين العام في جملة أمور، أن الحسابات التي أجرتها السلطات التركية المختصة تشير الى أن خسائر بلده المالية، من تاريخ بدء نفاذ تلك الجزاءات الاقتصادية في عام ١٩٩١ وحتى الوقت الراهن، قد بلغت في قطاع النقل الإجمالي لوحده نحو بليون دولار واحد. ومضت الرسالة تقول إنهم عندما قارنوا أرقام صادرات تركيا لعام ١٩٩٢ الى بلدان الاتحاد الأوروبي وبلدان الاتفاق الأوروبي للتجارة الحرة مع أرقام عام ١٩٩١، وجدوا أن تركيا قد تعرضت بسبب ارتفاع تكاليف النقل، الى خسارة بلغت نحو ١٨٨ مليون دولار. ولا تقل الخسائر في صادراتها الإجمالية عن ٤٠٠ مليون دولار إن لم تكن أكثر.

رابعا - تجميع وتقييم المعلومات الخاصة بالمساعدة الاقتصادية المقدمة إلى الدول المتضررة

٣٤ - حدد الأمين العام إجراء الابلاغ عن المعلومات المتعلقة بالمساعدة الاقتصادية التي يقدمها المجتمع الدولي إلى الدول المتضررة من تنفيذ الجزاءات المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية عملا بتوصيات مجلس الأمن، على نحو ما هو مبيَّن في الفقرة ١٠ أعلاه. وفيما يلي عرض موجز للسمات الرئيسية للردود الواردة من جميع الجهات المعنية على نداءات الأمين العام لتقديم المساعدة لصالح البلدان المتضررة.

ألف - المساعدة المقدمة من الدول

٣٥ - حتى ١ آب/أغسطس ١٩٩٤، تلقى الأمين العام ردودا من ١٩ دولة هي: الأرجنتين، واكوادور، وأنتيغوا وبربودا، وإيطاليا، وبلجيكا، وبلغاريا، وتركيا، وتوغو، والجمهورية التشيكية، والدانمرك، وسويسرا، ولختنشتاين، وماليزيا، وملاوي، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج، ونيجيريا، وهنغاريا، وهولندا. وقد سلمت جميع الدول التي ردت على رسائل الأمين العام بالمشاكل الاقتصادية الخاصة التي تعانيها البلدان المتضررة من جراء الجزاءات المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وأيدت بوجه عام توصيات مجلس الأمن ذات الصلة الموجهة إلى المجتمع الدولي بصورة عامة. غير أن بعض الدول (ايطاليا وسويسرا) نبهت إلى ضرورة إجراء مزيد من المناقشات الشاملة على الصعيد المتعدد الأطراف من أجل التوصل إلى حل مدروس بدقة ومتفق عليه، نظرا للتعقيد السياسي والاقتصادي والقانوني لهذه المسألة.

٣٦ - وأشارت معظم البلدان المتقدمة النمو (بلجيكا، الدانمرك، سويسرا، لختنشتاين، المملكة المتحدة، النرويج، هولندا) بوجه عام، إلى الآليات الموجودة والبرامج الجارية للمساعدة التقنية والمالية، على الصعيد الثنائي و/أو المتعدد الأطراف، لصالح البلدان المتضررة. وقد تم، بوجه خاص التركيز في رسائل عديدة، على الدور البالغ الأهمية للمؤسسات المالية الدولية والمصارف الانمائية الاقليمية فضلا عن الترتيبات الاقتصادية الاقليمية، وبخاصة في دعم البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال في وسط وشرق أوروبا (كبرنامج لتقديم المساعدة لبولندا وهنغاريا من أجل إعادة التشكيل الاقتصادي وتنسيق مجموعة الـ ٢٤ للمعونة التي يقدمها الاتحاد الأوروبي، على سبيل المثال)، مع الترحيب بذلك الدور. كما أبلغ عن بذل جهود اضافية لتشجيع التجارة مع البلدان المتضررة بموجب نظام الأفضليات الشامل لبعض الواردات، سواء على أساس ثنائي أو من خلال الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة. غير أن بعض البلدان المتقدمة النمو (لبلجيكا، على سبيل المثال) أشارت إلى القيود التي تصادفها ميزانيتها المحلية وإلى مساهماتها المتزايدة في عمليات حفظ السلم بوصفها عوامل لا تمكنها من القيام، على المدى القصير، باتخاذ إجراءات محددة أخرى، على الصعيد الثنائي، لدعم البلدان المتضررة.

٣٧ - وأوردت بلدان مانحة عديدة (سويسرا، النرويج، هولندا) معلومات محددة عن مساعدتها المالية المقدمة للبلدان المعنية. وعلى الرغم من أن جزءا كبيرا من المشاريع المبلغ عنها لم يكن المقصود منه في المقام الأول أن يكون تدابير خاصة للمساعدة تهدف بشكل مباشر إلى تخفيف حدة الآثار السلبية المترتبة على الجزاءات، فإنها، مع ذلك، ستكون لها آثار إيجابية غير مباشرة على الاقتصادات المحلية للبلدان المتضررة.

٣٨ - وأفادت هولندا بأنها قدمت في عام ١٩٩٣ معونة ثنائية، تضمنت مساعدات طارئة، إلى ألبانيا (٤,٧٥ مليون غيلدر هولندي)، وبلغاريا (٥,٥ مليون غيلدر)، وهنغاريا (٩ مليون غيلدر)، ورومانيا (٨ مليون غيلدر)، وأوكرانيا (١٢ مليون غيلدر). وبالاضافة إلى ذلك، خصصت منحة قدرها ٣,٨ مليون غيلدر للقطاع الزراعي في ألبانيا، سيتم صرفها من خلال تمويل مشترك مع البنك الدولي. وأعربت هولندا أيضا

عن القيام، ضمن إطار الفريق الاستشاري التابع للبنك الدولي والمعني ببلغاريا ورومانيا، بتخصيص مبلغ ١٥ مليون غيلدر لدعم ميزان مدفوعات كل من هذين البلدين في عام ١٩٩٤. وأخيرا، أشارت إلى ما قدمته من دعم تقني ومالي إلى لجنة تقديم المساعدة على تنفيذ الجزاءات في الدول الواقعة على حدود جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

٣٩ - وذكرت النرويج أن حكومتها خصصت ٣,٥ مليون كرونر نرويجية لتخفيف حدة المشاكل الاقتصادية الخاصة في ألبانيا. وهذه المساهمات التي خصصت بصفة رئيسية من خلال منظمات غير حكومية مختلفة، وجهت لصالح لوازم الإغاثة، والتأهب لحالات الطوارئ، والسجناء السياسيين، والأطفال، والطلاب، والمسنين، والمستشفيات.

٤٠ - وذكرت سويسرا أن حكومتها رصدت مبلغا قدره ١٥ مليون فرنك سويسري لتمويل مشاريع المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير في ألبانيا، على سبيل المنح، بشكل رئيسي في قطاعي الطاقة والاتصالات السلكية واللاسلكية. وفي رسالة أخرى، أشارت سويسرا إلى منحتها البالغة ٣٠ مليون فرنك سويسري المخصصة لتمويل مشاريع للهياكل الأساسية وإلى قرض للصادرات قيمته ٢٠ مليون فرنك سويسري، قدما كلاهما إلى سلوفاكيا. وأعربت كذلك عن رغبتها في أن تشارك، بالتعاون مع بلدان أخرى، في تقاسم الديون التي تعاقدت عليها جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة مع البنك الدولي، وفي إبرام اتفاق ثنائي موحد بشأن ديونها العامة إذا ما تم التوصل إلى تسوية ضمن إطار نادي باريس بين الدول الدائنة وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة.

٤١ - وأشارت بعض البلدان النامية أيضا (الأرجنتين وماليزيا) إلى مشاريع التعاون التقني القائمة والمحتملة ومجالات التعاون الثنائي ومرافقها الوطنية للمساعدة. وعلى سبيل المثال، قام الصندوق الأرجنتيني للتعاون الأفقي بمعالجة عدد من الطلبات لمشاريع في بلغاريا في قطاعات المياه، والتجارة الخارجية، والتفاوض بشأن الديون، والاقتصادات الكلية، والتعاون النووي في الأغراض السلمية. واتخذت ماليزيا تدابير لمساعدة ألبانيا في مجالات التعليم والتدريب، والصحة، والعمالة، والتجارة، والتعاون الاقتصادي، بما في ذلك الخصخصة والاستثمار.

٤٢ - وأشارت بلدان نامية أخرى (إكوادور، أنتيغوا وبربودا، توغو، ملاوي، نيجيريا) إلى أنها، بسبب أحوالها الاقتصادية، ليست في وضع يمكنها من تقديم المساعدة، رغم أن بعضها تعهد بالقيام بذلك في المستقبل، إذا سمحت الظروف.

٤٣ - ومن ناحية أخرى، فإن البلدان المتضررة من الجزاءات بدرجات متفاوتة (بلغاريا، تركيا، الجمهورية التشيكية، هنغاريا) -- سواء احتكمت أو لم تحتكم إلى المادة ٥٠ من ميثاق الأمم المتحدة -- كررت طلباتها للحصول على تعويض للخسائر الاقتصادية والتكاليف الاضافية الناجمة عن تنفيذ الجزاءات. وأعربت عن تقديرها للجهود الجارية كما جددت نداءاتها لتقديم مزيد من المساعدة الدولية تركز تحديدا على التخفيف

من حدة المعاناة المتصلة بالجزاءات. وقدمت بلغاريا وهنغاريا مقترحات إضافية في ذلك الشأن. وعلاوة على ذلك، أشارت تركيا إلى ائتمانات التصدير والاستثمار التي يقدمها مصرفها "Eximbank" وإلى ما قدمته من مساعدة تقنية إلى الدول المتضررة الأخرى.

باء - رد منظومة الأمم المتحدة

٤٤ - رد على رسائل الأمين العام ما مجموعه ٢٣ من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، حتى ١ آب/أغسطس ١٩٩٤. وقد جاءت ردود من الوكالات المتخصصة التالية (منظمة العمل الدولية، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، منظمة الصحة العالمية، البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، المنظمة البحرية الدولية، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، فضلا عن مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة "غات". كذلك ردت البرامج والصناديق التابعة للأمم المتحدة، بما فيها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، برنامج الأمم المتحدة الانمائي، برنامج الأمم المتحدة للبيئة/مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، صندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأغذية العالمي. وبالاضافة إلى ذلك، جاءت ردود من اللجان الاقليمية (اللجنة الاقتصادية لافريقيا، اللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا) ومن مصارف تنمية اقليمية هي مصرف التنمية الافريقي ومصرف التنمية الآسيوي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية).

٤٥ - وتشير الردود الواردة في مجملها إلى أن الهيئات المختصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة يساورها جميعا القلق إزاء المشاكل الاقتصادية الخاصة التي تواجهها البلدان الـ ٨ التي استندت إلى المادة ٥٠ من ميثاق الأمم المتحدة وأنها أحاطت علما على النحو الواجب بتوصيات لجنة مجلس الأمن وبما أعقب ذلك من نداءات المساعدة. وبناء على ذلك، يفكر معظمها، كل في حدود ولايته وفي إطار مواردها المالية المتاحة، في تكثيف أنشطة المساعدة وبرامج التعاون التقني القائمة في البلدان المعنية، على نحو ما هو مبيَّن على وجه التحديد في ردودها.

٤٦ - وفيما يتعلق بالتدابير الاضافية أو مشاريع المساعدة الخاصة استجابة للمشاق العاجلة التي تتم مواجهتها والاحتياجات العاجلة لتلك البلدان المتضررة، تتسم المعلومات الواردة عموما بأنها ذات طابع أولي. ففي المقام الأول، سعت المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي، بالتعاون مع البنك الدولي) وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، بناء على طلب البلدان المتضررة أو بموافقتها، إلى تقييم مدى الأثر السلبي للجزاءات على اقتصاداتها، وذلك لمساعدتها في وضع استجابات مناسبة في مجال السياسات العامة وفي إعداد الاحتياجات المالية لتدابير العلاج. وأبدت اللجنة الاقتصادية لافريقيا واللجنة الاقتصادية لأوروبا رغبتهما في المساهمة، حسب الاقتضاء، في هذه العملية. وفي معظم الحالات، لا تزال الجهود المبذولة للتغلب على المشاكل الحادة التي تواجه تجميع البيانات الضرورية قائمة.

٤٧ - وفي أعمال المتابعة، أعربت بعض وكالات وهيئات منظومة الأمم المتحدة (مثل منظمة العمل الدولية والفاو واليونسكو ومنظمة الصحة العالمية، وكذلك اللجنة الاقتصادية لافريقيا واللجنة الاقتصادية لأوروبا والأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي) عن رغبتها في القيام، ضمن اختصاص كل منها وفي حدود ما تسمح به مواردها، بتحديد وتنفيذ أنشطة اضافية للمساعدة لصالح البلدان المتضررة وتقديم تقرير عن ذلك إلى الأمين العام في تاريخ لاحق. وفي أوائل عام ١٩٩٤، شاركت عدة وكالات وبرامج تابعة لمنظومة الأمم المتحدة (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، اليونيدو، برنامج الأمم المتحدة الانمائي، اللجنة الاقتصادية لأوروبا) في الاجتماع المخصص الاستثنائي لكبار المسؤولين، الذي تم تنظيمه تحت رعاية مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، لتحديد مشاريع دولية لمساعدة الدول المتضررة في التصدي على نحو أفضل للآثار المترتبة على الجزاءات المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، على النحو المبيَّن في الجزء الفرعي جيم أدناه.

٤٨ - ومن حيث المساعدة المالية المباشرة، يقع الدور المركزي على عاتق المؤسسات المالية الدولية ومصارف التنمية الاقليمية ووكالات التمويل التابعة للأمم المتحدة. بيد أنه نظرا لعدم وجود آليات أو ترتيبات مالية محددة بصورة واضحة لتنفيذ أحكام المادة ٥٠ من ميثاق الأمم المتحدة بوجه عام، وفي حالة الجزاءات المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، بوجه خاص، لم يتسن في جميع الحالات التمييز بوضوح بين المساعدات المقدمة حتى الآن من الوكالات والبرامج كل على حدة، تعويضا عن الخسائر والتكاليف الفعلية التي تكبدتها تلك البلدان المتضررة وتقييم هذه المساعدات تقييما كاملا. كما تعذر تجميع هذه البيانات وتقييم مدى فعالية الاستجابة الجماعية من جانب منظومة الأمم المتحدة للنداءات المتعلقة بالبلدان المعنية الموجهة عملا بتوصيات مجلس الأمن. ويرد أدناه، من قبيل التوضيح، موجز للمعلومات المبلغة عن أنشطة المؤسسات المالية الدولية إلى جانب برنامج الأمم المتحدة الانمائي.

٤٩ - وتشمل المساعدة المالية التي يقدمها البنك الدولي إلى البلدان المتضررة دعم ميزان المدفوعات وتمويل المشاريع. وفي السنة المالية ١٩٩٣، بلغ التمويل الإجمالي المقدم من البنك الدولي إلى البلدان الخمسة المعنية -- أوغندا، أوكرانيا، بلغاريا، رومانيا، هنغاريا -- ٩٦١ مليون دولار، تتضمن ٧٣٨ مليون دولار قروضا من البنك الدولي للإنشاء والتعمير إلى دول شرق أوروبا الأربع و ٢٢٣,٨ مليون دولار ائتمانات من المؤسسة الإنمائية الدولية إلى أوغندا. ومن جانب البنك الدولي، يشكل ما تلقته هنغاريا (٤١٣ مليون دولار) ما يزيد عن نصف المبلغ الإجمالي، تليها بلغاريا (١٧٨ مليون دولار)، فرومانيا (١٢٠ مليون دولار)، ثم أوكرانيا (٢٧ مليون دولار).

٥٠ - وبالاضافة إلى ذلك، سعى البنك، في محافل متنوعة، إلى تعزيز النـُهج التي تفضي إلى تعبئة موارد إضافية من أجل البلدان المتضررة. وبوجه خاص، تم الشروع في هذه الجهود من خلال اجتماعات الفريق الاستشاري الخاصة ببلغاريا ورومانيا المعقودة في أيار/مايو ١٩٩٣ ثم تمت متابعتها في سياق اجتماعات الفريق الاستشاري التي نظمها البنك في عام ١٩٩٤ بالنسبة لألبانيا وبلغاريا ورومانيا وجمهورية مقدونيا

اليوغوسلافية السابقة. وحسب البيانات الأولية للسنة المالية ١٩٩٤، ارتفع المستوى العام لتعهدات البنك إلى بلدان المنطقة.

٥١ - وقد أجرى البنك استعراضا لبرنامجه الخاص بتقديم المساعدة المالية والتقنية إلى البلدان المتضررة لتحديد كيفية تنقيحه، ضمن حدود الإفصاح عن معلومات البنك، لمعالجة الآثار الضارة المترتبة على الجزاءات بطريقة أكثر مباشرة. وضمن أولويات البرامج الاستثمارية للبلدان المعنية، أعيد تصميم عدد من المشاريع من أجل مراعاة الآثار المترتبة على الجزاءات. فعلى سبيل المثال، قد تتناول مشاريع عديدة تتصل بالنقل بصورة مباشرة أو غير مباشرة الحاجة إلى تطوير وتنويع الطرق التجارية البديلة التي قد تستلزم تمويلا مشتركا إضافيا. كذلك أكمل البنك عملية إعادة توزيع بعض المبالغ غير المستخدمة في إطار العمليات الجارية، غير أن هذه المبالغ لا تسفر، بالطبع، عن أي تحويل إضافي للموارد كما أنها، في كل حال، محدودة للغاية مقارنة بالاحتياجات المتزايدة.

٥٢ - وفي ألبانيا، قدم البنك دعما بالغ الأهمية لإجراء إصلاحات في نطاق عدد من العمليات (بما قيمته ٤١ مليون دولار) تناولت بشكل رئيسي نواحي النقص والقيود الرئيسية في جانب العرض، كما دعم في وقت لاحق اجراءات التثبيت الاقتصادي وحفز الاستجابة للطلب، كذلك وافق البنك على قرض قيمته ١٨ مليون دولار للنقل يهـــدف بشكل أساسي إلى إصلاح الطرق القائمة وسيسهم بصورة مباشرة في تحسين ممر الشرق - الغرب من بلغاريا إلى البحر الادرياتيكي. ومن شأن مشروع لمتابعة الطرق الفرعية أن يزيد من تعزيز شبكة النقل في ألبانيا.

٥٣ - وفي بلغاريا، يقدم البنك دعما لميزان المدفوعات من خلال قرض للتكييف قيمته ٢٥٠ مليون دولار. وسيؤدي مشروع جديد للنقل إلى دعم تدابير السياسة الأساسية للحكومة في عملية إعادة تشكيل القطاع الفرعي للسكك الحديدية. وتقدر القيمة الأولية للقرض بحوالي ١٠٠ مليون دولار.

٥٤ - وفي هنغاريا، قدم البنك دعما كبيرا لميزان المدفوعات، وهناك جزء آخر متاح في إطار قرض للتكيف الهيكلي الثالث (SAL/III) تبلغ قيمته ٩٠ مليون دولار. وبالاضافة إلى ذلك، يجري حاليا تنفيذ مشروعين استثماريين. وينصب تركيز مشروع للطرق (بقرض قيمته ٩٠ مليون دولار) على تحسين كفاءة الإنفاق العام على الطرق. ويرمي مشروع النقل الثاني إلى تقليل تكاليف النقل، وزيادة الكفاءة التشغيلية لشبكة النقل، وزيادة العائدات من النقد الأجنبي. ومن الممكن أن يتم إعادة توزيع بعض الأموال في هذين المشروعين لتحسين المعابر الحدودية البديلة.

٥٥ - وفي رومانيا، يقوم البنك بتقديم دعم لميزان المدفوعات من خلال قرض للتكيف قيمته ٤٠٠ مليون دولار. ووافق أيضا على أول قرض لقطاع النقل (بمبلغ ١٢٠ مليون دولار) تتلخص أهدافه الرئيسية في إصلاح الطرق وصيانتها. وفي حين أن هذا المشروع ليس مصمما لمعالجة الآثار المترتبة على الجزاءات، فإنه يسعى إلى تحسين أحوال حركة السير في الممر الشرقي - الغربي الذي يشهد زيادة كبيرة في حركة

نقل الركاب والبضائع. وهذا المشروع عبارة عن قرض قطاعي، وبذلك يتيح إمكانيات إقامة مشاريع فرعية مناسبة قد تعالج المشاكل الناجمة عن الجزاءات ويمكن أن يمول في إطار هذا القرض.

٥٦ - وفي سلوفاكيا، صرف البنك مبلغا إجماليا قدره ١٢٠ مليون دولار في إطار قرض للتكيف الهيكلي في تشيكوسلوفاكيا السابقة وقرض للإنعاش الاقتصادي تمت الموافقة عليه في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣. ويجري حاليا تنفيذ قرض قدره ٥٥ مليون دولار للاتصالات السلكية واللاسلكية. كما يجري إعداد عملية أخرى لدعم الإصلاح المصرفي، ومشاريع عديدة للهياكل الأساسية (نقل الطاقة، وتوزيع الغاز، والسكك الحديدية) بهدف إزالة العوائق التي تعترض سبيل الاتصالات والنقل.

٥٧ - وفي جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وافق البنك مؤخرا على قرض للإنعاش الاقتصادي بمبلغ ٨٠ مليون دولار، يقدم نصفه حسب شروط المؤسسة الإنمائية الدولية، ويتوقع أن يصرف بأكمله في عام ١٩٩٤. ومن المزمع تنفيذ عملية إضافية تنطوي على صرف سريع وتتعلق بالسياسات العامة (٦٠ مليون دولار) لدعم الإصلاحات في قطاع الشركات والقطاع المصرفي. كما يجري حاليا إعداد مشروع للسكك الحديدية (تقدر تكاليفه بحوالي ٦٠ مليون دولار) يهدف إلى معالجة المشاكل الناجمة عن الجزاءات بشكل مباشر، عن طريق تحديث ممر النقل بين الشرق والغرب، إلى جانب رفع مستوى مرافق ميناء دوريس في ألبانيا.

صندوق النقد الدولي

٥٨ - ما برح صندوق النقد الدولي يساعد البلدان المتضررة من خلال إسداء المشورة في مجال السياسات العامة، بما في ذلك اجراء تقييم كامل للحالة الاقتصادية للدول الأعضاء ووضع استجابة مناسبة من حيث السياسات. كذلك يقوم الصندوق بمساعدة سلطات تلك البلدان في إعداد تقديرات الاحتياجات التمويلية الناشئة عن تطبيق الجزاءات من أجل تقديمها إلى دوائر المانحين والدائنين.

٥٩ - وبالنسبة للبلدان المتضررة التي تعاني من صعوبات في موازين مدفوعاتها، يمكن تقديم المساعدة المالية في إطار المرافق القائمة للصندوق المتاحة لجميع البلدان الأعضاء لدعم السياسات المناسبة التي ترمي إلى معالجة تلك الصعوبات. وفي الوقت الراهن، تتلقى سبعة من البلدان الثمانية التي تحتكم إلى المادة ٥٠ من ميثاق الأمم المتحدة -- ألبانيا، أوغندا، بلغاريا، رومانيا، سلوفاكيا، هنغاريا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة -- دعما ماليا من الصندوق. وحتى نهاية حزيران/يونيه ١٩٩٤، بلغت التعهدات الإجمالية لصندوق النقد الدولي إلى البلدان السبعة المعنية ١,٦٧ بليون دولار، في حين أن المصروفات التراكمية التي سحبتها تلك البلدان وصلت إلى مستوى بليون دولار.

٦٠ - ويضع الصندوق في اعتباره أثر الجزاءات على موازين المدفوعات لدى اتخاذ ترتيباته المالية الأخيرة مع البلدان المتضررة والمفاوضات الجارية بشأن طلباتها الجديدة للحصول على مزيد من التمويل. وتنعكس حاجة تلك البلدان السبعة، الزائدة عما هو معتاد من التمويل في كون أن مستوى وصولها إلى موارد

الصندوق أعلى من المتوسط[٣]. غير أن الموارد تقدم، في كثير من تلك البلدان، في إطار التسهيلات الخاصة الجديدة للصندوق، وذلك تسليما بالطابع الأطول أجلاً واضطرادا لحالات الاضطراب والصعوبات الخاصة المتصلة بتحولها إلى اقتصاد السوق.

٦١ - وفي الفترة من ١٩٩٢ إلى منتصف عام ١٩٩٤، وافق الصندوق على ترتيبات احتياطية جديدة مع ألبانيا (١٨,٦ مليون دولار)، وبلغاريا (٩٧,٦ مليون دولار)، ورومانيا (١٨٤,٧ مليون دولار)، وهنغاريا (٤٨٢ مليون دولار) وتم سحب ١٨٤,٣ مليون دولار منها. وبالاضافة إلى ذلك، تم، بموجب مرفق التكيف الهيكلي الموسع، إقرار الحصول على الأموال وجرت عمليات السحب، بالنسبة للترتيب السنوي الأول مع ألبانيا (٦٠,١ مليون دولار و ٢٤ مليون دولار، على التوالي) والترتيب السنوي الرابع مع أوغندا (٣١٠,٨ مليون دولار و ٢٨٢,٥ مليون دولار، على التوالي). ومما كان له أهمية بشكل خاص المشتريات الأولى التي تمت في إطار مرفق تحويل النظم الذي أنشئ حديثا، من قبل بلغاريا (١٦٢,٧ مليون دولار)، ورومانيا (٢٦٣,٦ مليون دولار)، وسلوفاكيا (٩١,٣ مليون دولار)، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة (١٧,٥ مليون دولار).

٦٢ - ومن الممكن أن تدخل ألبانيا في الترتيب السنوي الثاني في إطار مرفق التكيف الهيكلي الموسع في المستقبل القريب. ويمكن أن تصبح بلغاريا مؤهلة لمشتريات في إطار مرفق تحويل النظم الثاني بمبلغ ١٦٢,٧ مليون دولار، والحصول على موارد إضافية لدعم عملياتها الخاصة بتخفيض الديون وخدمة الدين. كذلك يمكن أن تصبح رومانيا مؤهلة لمشتريات في إطار مرفق تحويل النظم الثاني بمبلغ ٢٦٣,٦ مليون دولار. وسيتضمن برنامج جديد لسلوفاكيا، قدم إلى المجلس التنفيذي للصندوق في تموز/يوليه ١٩٩٤ للموافقة عليه، ترتيبات احتياطية خاصة مدتها ٢٠ شهرا بمبلغ ١٦٤,٣ مليون دولار ومشتريات قدرها ٩١,٣ مليون دولار في إطار مرفق تحويل النظم الثاني. وتم الشروع في إجراء مفاوضات بشأن متابعة الترتيبات الاحتياطية الخاصة والمشتريات في إطار مرفق تحويل النظم الثاني لجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة.

المصارف الانمائية الاقليمية

٦٣ - أفاد مصرف التنمية الافريقي بأنه يشارك عن كثب في تمويل برنامج الانتعاش الاقتصادي في أوغندا. وفي ذلك الصدد، برمج المصرف لعام ١٩٩٤ قرضا يصرف بصورة عاجلة يتعلق بميزان المدفوعات تزيد قيمته الإجمالية على ٤٠ مليون دولار. وبالاضافة إلى ذلك، وافق المصرف في آب/أغسطس ١٩٩٣، إدراكا منه لبعض الآثار السلبية لتدابير التكيف، على قرض لأوغندا قيمته ١٤ مليون دولار لتخفيف حدة الفقر.

برنامج الأمم المتحدة الانمائي

٦٤ - في عام ١٩٩٣، تلقى البرنامج الانمائي سلسلة من الطلبات من بعض البلدان المتضررة (من رومانيا في البداية، وبعد ذلك من بلغاريا وسلوفاكيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وألبانيا) لمساعدتها في إعداد البيانات المتصلة بالآثار الاقتصادية لتطبيق الجزاءات المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا

الاتحادية على اقتصاداتها والتحقق من هذه البيانات. واستجابة لذلك، استعان البرنامج الانمائي بخدمات خبير استشاري، اضطلع في الفترة ١٩٩٣-١٩٩٤ بعدة بعثات إلى البلدان المعنية[٤]. ونتيجة لذلك، قدم الخبير الاستشاري تقريرا عن الحالة مؤرخا ١٥ نيسان/ابريل ١٩٩٤ بشأن الآثار الاقتصادية المترتبة على الجزاءات بالنسبة لتلك البلدان. كما قدم الخبير إلى الفريق العامل (المعني بالمادة ٥٠) التابع للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٧٢٤ (١٩٩١)، في اجتماعيه اللذين عقدا في ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٣ و ٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٤، معلومات بشأن المنهجية التي وضعت وطبقت لهذا الغرض وبشأن النتائج الرئيسية للمهام التي اضطلع بها في البلدان المتأثرة، على التوالي.

٦٥ - وكما ذكر الخبير الاستشاري في تقريره، انصب تركيزه الأساسي على إنشاء وتنفيذ نظام منطقي لجمع المطالبات يمكن أن يسبغ أقصى قدر من المصداقية على الأرقام المتعلقة بالخسائر التي تقدمها الدول المتضررة. وكان ذلك النظام يستند إلى "منهجية الخسائر المتكبدة" (أي التحليل الفرقي للبيانات المتعلقة بالتكاليف والتي لا تتصل إلا بالخسائر المباشرة المتكبدة خلال إطار زمني محدود) وقبلته الحكومات المعنية. وكان التطبيق العملي لذلك النظام/المنهجية ينطوي، في المرحلة الأولى، على القيام، عن طريق الحكومة المعنية، بتوزيع استبيان موحد على جميع الكيانات الاقتصادية المعنية (العامة والخاصة) في كل بلد مشارك، مشفوعا بشروح وتعليمات، بشأن حساب الخسائر التي تعزى مباشرة للجزاءات. وبعد أن جمعت البيانات وأخذت منها عينات، قام الخبير الاستشاري للبرنامج الانمائي، بالتشاور مع الحكومة المعنية، باجراء تحليل مقارن (أي مراجعة اقتصادية كلية) للنتائج التي تحققت من خلال الأسلوب الاقتصادي الجزئي السالف الذكر، وذلك بغرض كفالة أن تعكس الأرقام التجميعية على الصعيد القطري تشابها معقولا مع الواقع التجاري للبلد وأن تعكس كذلك الخسائر الناجمة مباشرة عن الجزاءات وليس عن عوامل اقتصادية أخرى. وما زالت عملية التشاور بين البرنامج الانمائي والحكومات المعنية مستمرة، وإن كان بدرجات متفاوتة من النجاح.

٦٦ - وأخيرا، تناول تقرير الخبير الاستشاري بالتفصيل بعض الأفكار المتعلقة بتقديم تعويض بديل، بخلاف التعويض المالي المباشر، للبلدان المتضررة. وتشمل هذه الأفكار، في جملة أمور، ما يلي: (أ) برنامج مرحلي، يمكن في إطاره تخصيص جانب من مشاريع الانشاء والتعمير في المستقبل في جمهورية البوسنة والهرسك أو التعاقد عليها من الباطن للبلدان المتضررة لمساعدتها على تنشيط أعمالها التجارية؛ (ب) امتيازات تجارية (يمكن على سبيل المثال تحويل بعض الحصص النسبية التي كانت تخصص في السابق لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية إلى البلدان المتضررة)؛ (ج) امتيازات مالية (يمكن مثلا أن تنظر المؤسسات المالية الدولية في منح قروض إضافية أو ائتمان مستقل أو إنشاء شباك جديد لصالح البلدان المتضررة)؛ (د) "برامج ممكنة التنفيذ" في البلدان المتضررة (مثلا، إنشاء مرافق صغيرة النطاق ووضع اجراءات موحدة لتيسير عبور الحدود بين تلك البلدان)؛ (هـ) تشجيع الاستثمار الأجنبي في البلدان المتضررة. وكان المقصود هو أن تطرح هذه المقترحات على جميع الجهات المعنية لدراستها.

٦٧ - وفي غضون ذلك، ما برح البرنامج الانمائي يباشر تنفيذ برامجه الاقليمية والقطرية الداعمة للاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. وبالاضافة إلى ذلك، اضطلع البرنامج الانمائي بجهود لتعبئة موارد

مالية إضافية بالنيابة عن البلدان المتضررة. ففي عام ١٩٩٣، تفاوض البرنامج الانمائي مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بشأن امكان تقديم مساهمة على أساس تقاسم التكاليف قدرها ٠٠٠ ٨٥٠ دولار لمساعدة بلغاريا ورومانيا. وفي نيسان/أبريل ١٩٩٤، تلقى البرنامج الانمائي من حكومة الولايات المتحدة مساهمة قدرها ٣,٥ مليون دولار لدعم تحسين مرافق وإجراءات عبور الحدود في مواقع مختارة، توجد أساسا في بلغاريا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وألبانيا، وربما رومانيا.

جيم - المبادرات الاقليمية وترتيبات المتابعة

٦٨ - عملا بقرار صادر عن مجلس وزراء مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا[٥]، عقد في فيينا في الفترة من ٣١ كانون الثاني/يناير إلى ١ شباط/فبراير ١٩٩٤، اجتماع خاص مخصص لكبار المسؤولين، برئاسة إيطاليا، لتحديد الأولويات لمختلف المشاريع الدولية لتحسين قدرة الدول المتضررة في المنطقة على مواجهة الآثار الناجمة عن الجزاءات المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود)[٦]. وحضر الاجتماع ممثلون عن الدول الأعضاء في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، وبصفة خاصة، الدول الواقعة على نهر الدانوب و/أو الدول التي أدت الجزاءات إلى قطع طرقها التجارية التقليدية الموصلة إلى غربي وجنوب شرقي أوروبا، فضلا عن الاتحاد الأوروبي، واللجنة الأوروبية، واليابان. كما شارك في الاجتماع بالاضافة إلى الوكالات والبرامج المختصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة المشار إليها في الفقرة ٤٧ أعلاه، عدد من المنظمات الاقليمية والدولية المعنية، هي، مجلس أوروبا، ولجنة الدانوب، والمصرف الأوروبي للاستثمار، والاتحاد الدولي للسكك الحديدية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومبادرة وسط أوروبا، ومنظمة البحر الأسود للتعاون الاقتصادي.

٦٩ - وشدد الاجتماع على أهمية استمرار الجزاءات الصارمة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وفي الوقت ذاته، أكد المشتركون على أنه ما لم يوجه المجتمع الدولي اهتماما كافيا لهذه المسألة، سيظل العبء الواقع على دول المنطقة بسبب الجزاءات، ولا سيما المصاعب المتصلة بالاختلالات في النقل والمواصلات، ثقيلا بصورة غير متكافئة. وفي ذلك الصدد، أعاد المشتركون تأكيد التزامهم بمساعدة الدول المتضررة على أن تواجه بصورة أفضل الآثار الناجمة عن الجزاءات.

٧٠ - وخلال الاجتماع، قدمت الدول المجاورة المستضيفة لبعثة تقديم المساعدة على تنفيذ الجزاءات التابعة للاتحاد الأوروبي/مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا - - ألبانيا وأوكرانيا وبلغاريا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة ورومانيا وكرواتيا وهنغاريا - - قائمة بأولوياتها فيما يتعلق بمشاريع الهياكل الأساسية على أساس قصير الأجل ومتوسط الأجل وطويل الأجل، آخذة بعين الاعتبار لا مصلحتها الوطنية فحسب، بل أيضا المصلحة الاقليمية في تنمية المنطقة وتعزيز اندماجها في أوروبا. كما قدم عدد من الدول الأخرى المتضررة بسبب الجزاءات (الاتحاد الروسي وتركيا والجمهورية التشيكية وسلوفاكيا وسلوفينيا والنمسا واليونان) تقارير بشأن المسألة.

٧١ - وتدارس الاجتماع مقترحات المشاريع التي عرضتها الدول المتضررة في ضوء عدد من المعايير المحددة، موجها اهتماما خاصا إلى الحاجة الماسة لتخفيف حدة بعض الاختناقات الحرجة التي تعترض التدفق السلس للمرور التجاري حول إقليم جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، الذي يتم معظمه عند نقاط عبور الحدود وعلى نهر الدانوب. ونتيجة لذلك، تم تحديد ثمانية مشاريع قصيرة الأجل تستهدف تخفيف حدة الاختناقات الجمركية/الحدودية، كان تمويلها متوقعا بالفعل، وأدرجت قائمة بها في "النتائج التي خلص إليها الرئيس" من الاجتماع (على النحو الموجز في المرفق الثاني أدناه). كما اتفق على أن يحيل الرئيس الحالي لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا جميع المشاريع والمقترحات التي تقدمها البلدان المتضررة إلى المنظمات والهيئات الأخرى الدولية المختصة لكي تنظر فيها وتتخذ بشأنها اجراء ملائما على سبيل الاستعجال. وعلاوة على ذلك، وفي ضوء العرض الذي قدمته اللجنة الأوروبية مبينا مساهماتها، بما في ذلك اعتزامها تخصيص نحو ١٠٠ وحدة نقد أوروبية في عام ١٩٩٤ لتطوير شبكة الهياكل الأساسية في المنطقة، أشير إلى أنه يمكن ضمان القيام بمتابعة هامة بصفة خاصة في إطار عملية التنسيق التي تضطلع بها مجموعة الـ ٢٤ وبخاصة فريق النقل التابع لها.

٧٢ - ووفقا لذلك، نظم فريق النقل لمجموعة الـ ٢٤ التابعة للجنة الأوروبية في النصف الأول من عام ١٩٩٤ سلسلة من الاجتماعات بغرض إدماج الأولويات القصيرة الأجل التي حددت في فيينا ضمن الأنشطة الجارية والمشاريع الأطول أجلا المدرجة في الشبكات الأوروبية. ومن ثم، قامت اللجنة في أوائل آذار/مارس ١٩٩٤ بتنظيم اجتماع في ثيسالونيكي باليونان لجميع البلدان والوكالات المعنية بشأن إنشاء ممرين جمركيين في البلقان في أوائل صيف عام ١٩٩٤، بهدف تعجيل عبور السلع خلال نقاط العبور المختارة للحدود[٧]. ونظرا للتقارب الشديد بين النهجين، أدرج المؤتمر الأوروبي لوزراء النقل، الذي عقد في كريت في منتصف آذار/مارس ١٩٩٤، في مشروع الممرين الجمركيين الذي وافق عليه لمنطقة البلقان، مشاريع الهياكل الأساسية التي اقترحتها البلدان المعنية في اجتماع فيينا.

٧٣ - وفي نيسان/ابريل ١٩٩٤، عقدت اللجنة الأوروبية اجتماعا لفريق النقل التابع لمجموعة الـ ٢٤ الذي وسع ليشمل المسائل الجمركية بغرض دراسة أثر المقترحات التي اعتمدت في كريت بشأن المشاريع الجارية. وفي ذلك الاجتماع، وفرت اللجنة لمجموعة الـ ٢٤ بلدا ولبلدان البلقان، وللمنظمات الدولية المعنية، نتائج الدراسة التي أجريت لبرنامج تقديم المساعدة لبولندا وهنغاريا لاعادة التشكيل الاقتصادي بشأن القضاء على الاختناقات الرئيسية عند نقاط عبور الحدود في المنطقة، فضلا عن خطة تفصيلية للممرين الجمركيين الشمالي - الجنوبي والشرقي - الغربي، اللذين كان الغرض منهما هو مساعدة مختلف الأطراف على تنسيق اجراءاتها المتعلقة بأكثر المشاكل الحاحا وتعجيل تنفيذها.

٧٤ - وعلى هذا الأساس، شرعت اللجنة في تنفيذ مختلف المشاريع، في حدود مخصصات في الميزانية مجموعها ١٣ مليون وحدة نقد أوروبية في ميزانية عام ١٩٩٣ و ١٠٠ مليون وحدة نقد أوروبية في ميزانية عام ١٩٩٤. وتشمل الميزانية المؤقتة لعام ١٩٩٤ المخصصة لأنشطة الهياكل الأساسية للنقل التابعة لبرنامج تقديم المساعدة لبولندا وهنغاريا لاعادة التشكيل الاقتصادي (بملايين وحدات النقد الأوروبية) ما يلي:

(أ) اشتراك كوبنهاغن في تمويل مشاريع اصلاح الطرق في بلغاريا (١٠,٦) وهنغاريا (١٥,٠) ورمانيا (٢٢,٠)؛ (ب) تحديث نقاط عبور الحدود، ويشمل الاضطلاع بمشروع مشترك بين عدة أقطار لتحسين وتحديث الهياكل الأساسية للمرافق الجمركية في البلقان (١٢,٣) والمشاريع القطرية لألبانيا (٢٠,٠) وبلغاريا (١٠,٠) وهنغاريا (٨,٠) ورومانيا (١,٠). وفي النصف الثاني من عام ١٩٩٤، ستركز اللجنة الأوروبية على الانشاء الفعلي للممرين الجمركيين، وتقييمهما، وأعمال الهياكل الأساسية التي يلزم إنجازها. وقد تقرر بصفة مبدئية أن يعقد في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤، في صوفيا، بلغاريا على الأرجح، اجتماع خاص لفريق النقل التابع لمجموعة الـ ٢٤، وسيكرس لمنطقة البلقان.

٧٥ - وفي غضون ذلك، أجرى في اجتماع المتابعة لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، الذي عقد تحت رئاسة منسق الجزاءات التابع للاتحاد الأوروبي/مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا[٨] في فيينا في ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٤، تقييم للتقدم المحرز والصعوبات التي صودفت في تنفيذ مشاريع الهياكل الأساسية التي تستهدف تيسير تحويل مسار التجارة حول جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ولوحظ أن العمل جار بصورة نشطة في تنفيذ مشاريع الهياكل الأساسية القصيرة الأجل، ولا سيما فيما يتعلق بنقاط عبور الحدود والممرات الجمركية. بيد أنه لوحظ أيضا عدم توفر التمويل بعد لبعض المشاريع الهامة الأطول أجلا المتعلقة بالهياكل الأساسية (مثل إنشاء جسر على نهر الدانوب وبعض مشاريع طرق السيارات والسكك الحديدية في هنغاريا وبلغاريا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة) وأنه يلزم بالتالي توفير موارد إضافية لتنفيذ تلك المشاريع.

خامسا - النتائج

٧٦ - في غياب منهجية راسخة لتقدير الأثر الاقتصادي للجزاءات، تتراوح تقييمات البلدان المتضررة لخسائرها الناجمة عن الجزاءات المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تراوحا كبيرا من حيث شمولها وتوقيتها ونطاقها. ونتيجة لذلك، يتعذر في هذه المرحلة تقديم تحليل اقتصادي شامل للحالة من جميع جوانبها. وبالرغم من صعوبة تحديد قيمة تلك الخسائر كميا تحديدا دقيقا لأسباب متنوعة، تتصل بالدرجة الأولى بالصعوبات المفاهيمية وعدم توفر البيانات، فلا شك في أن جميع البلدان المجاورة وعددا من الدول الأخرى في المنطقة قد تأثرت تأثرا كبيرا من جراء تلك الجزاءات. وبالرغم من أن الآثار الجانبية المحددة للجزاءات قد تختلف من بلد متضرر الى آخر، فإن مجمل الأثر السلبي للجزاءات يصل الى حد يتطلب استجابة متضافرة ومتعددة الأوجه من جانب المجتمع الدولي.

٧٧ - والمؤسسات المالية الدولية، وبصفة خاصة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، لديها برامج كبيرة لتقديم المساعدات المالية والتقنية الى معظم البلدان المتضررة، في سياق دعمها لعملية التحول الاقتصادي. وفي ضوء ما جرى مؤخرا من توجيه نداءات للحصول على مساعدة اقتصادية خاصة، يجري بصفة مستمرة استعراض تلك البرامج لجعلها مستجيبة قدر الإمكان للمشاكل الخاصة للبلدان المعنية. بيد أنه لم تُنشأ أية آلية خاصة لكي تعالج مباشرة الآثار الجانبية السلبية للجزاءات المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا

الاتحادية. وبالرغم من أن مستوى حصول البلدان المتضررة على موارد الصندوق كان أعلى من المتوسط وأن عمليات السحب قد جرت بأفضل الشروط، فإن الأمر في هذه الحالة لم يتضمن أي تمويل تعويضي أو طارئ. وبالرغم من أن مشاريع البنك قد أعيد تصميمها وفقا لما يقتضيه الحال، مع توخي إعادة تخصيص الموارد في إطار القروض المتوفرة حاليا، فإن المستويات الكلية لإقراض البنك ما زالت بالفعل عند مستوى حدود المخاطرة السنوية أو قريبة منها. لذلك يلزم توفير موارد مالية إضافية، من مصادر ثنائية بالدرجة الأولى وأيضا من المصارف الإقليمية، لكي يمكن الاستجابة بصورة كافية للاحتياجات الإضافية الكبيرة الناشئة عن نظام الجزاءات.

٧٨ - أما المبادرة الهامة التي اتخذها مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا لعقد اجتماع خاص لتحديد المشاريع الدولية لمساعدة الدول المتضررة في المنطقة على تحسين قدرتها على مواجهة الآثار الناجمة عن الجزاءات المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية فقد أسفرت لأول مرة عن تحديد نهج لدعم المشاريع الإقليمية وإدماجها في منظور أوسع على أساس طويل الأجل. وكان من النتائج الأكثر إيجابية التي خرج بها ذلك الاجتماع هي الفرصة التي وفرها للمشاركين فيه من كل من البلدان المتضررة والبلدان المانحة المحتملة والمؤسسات المالية الدولية للربط بين احتياجات المنطقة من الهياكل الأساسية والإمكانات الحالية للتمويل، من خلال تبادل المعلومات والبيانات.

٧٩ - وقد أكدت أنشطة المتابعة، ولا سيما تلك التي اضطلعت بها اللجنة الأوروبية، تلاقي النهجين -- النهج الذي اعتمد في اجتماع فيينا لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا والنهج الآخر الذي أنشأته مجموعة الـ ٢٤ في مجال النقل وموله برنامج تقديم المساعدة لبولندا وهنغاريا لإعادة التشكيل الاقتصادي. وفي عدة حالات، يجري بالفعل تنفيذ المشاريع القصيرة الأجل للهياكل الأساسية ويلزم إنجازها تماما وعلى نحو عاجل. وعلاوة على ذلك، ونظرا لأن احتياجات البلدان المتضررة تتجاوز الإمكانات القائمة لبرنامج تقديم المساعدة لبولندا وهنغاريا لإعادة التشكيل الاقتصادي، فمن الضروري الشروع في مرحلة أخرى في حشد موارد مالية إضافية، عن طريق المؤسسات المالية والاستثمارات الخاصة (مثلا للسكك الحديدية)، لتنفيذ مشاريع أطول أجلا لتطوير الهياكل الأساسية في المنطقة.

٨٠ - وبشكل اجمالي، تؤكد الدراسة الاستقصائية الحالية النتائج الأساسية الواردة في التقرير الشامل للأمين العام عن تطبيق المادة ٥٠ من ميثاق الأمم المتحدة (A/48/573-S/26705، الفقرات ١٥٠ - ١٥٩). بل تؤكد بصفة خاصة وجهة نظر الأمين العام التي مفادها أن النداءات التي وجهت لمعالجة الأثر الاقتصادي للجزاءات على الدول غير المستهدفة قد اعتمد حتى الآن على الإرادة السياسية للبلدان التي تستطيع تقديم المساعدة أو على قدرة المؤسسات المالية على الاستجابة. ومن المهم للغاية أنه لا توجد أية آلية في الأمم المتحدة لمعالجة روح المادة ٥٠ بفعالية وبأسلوب منهجي. وقد طُرح عدد من المقترحات في هذا الصدد؛ إلا أن هناك تباينا في الآراء فيما بين الدول الأعضاء بشأن هذه القضية وما زالت المسألة قيد المناقشة في الأوساط الحكومية الدولية.

٨١ - وبصرف النظر عن تلك المناقشة، كانت هناك مقترحات وطلبات شتى، ذات صبغة استثنائية أو مؤقتة الى حد كبير، تعالج بصورة محددة الصعوبات والاحتياجات الخاصة للبلدان الأشد تضررا من جراء الجزاءات المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. فعلى سبيل المثال، قد يؤدي الاقتراح الذي يدعو الى إنشاء "ممرات عبور" خلال أراضي جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية للسلع غير الاستراتيجية، تعمل تحت سيطرة الأمم المتحدة، الى تخفيف آثار الجزاءات بدرجة كبيرة على الدول المتضررة في الجزء الجنوبي من أوروبا. وفي مثال آخر، قد يكون من المفيد أيضا الموافقة على الطلبات المقدمة من عدد من البلدان المتضررة، التي تؤيدها لجنة الدانوب، لتخفيف قيود النقل العابر في الدانوب بصفة عامة والقيام بصفة خاصة وعلى أساس تجريبي وفي ظل مراقبة سليمة، باستئناف الشحن العابر لكميات محدودة من بعض السلع المحظورة ولكن الضرورية للغاية. ودون المساس بنظام الجزاءات، ينبغي أن تقوم الهيئات المختصة على سبيل الاستعجال والأهمية، بدراسة مثل هذه التدابير التي تستهدف التخفيف والمساعدة على الفور، إذا كان لها ما يبررها.

الحواشي

(١) بموجب قرار مجلس الأمن ٧٥٧ (١٩٩٢)، قام المجلس، اعتبارا من ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٢، بفرض حظر كامل على جميع المعاملات التجارية والمالية مع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وذلك باستثناء استيراد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية للمواد الغذائية واللوازم الطبية وغيرها من اللوازم الإنسانية الأساسية، وباستثناء الشحن العابر للسلع خلال جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وفي كلتا الحالتين، تخطر بها أو تأذن بها لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٧٢٤ (١٩٩١) بشأن يوغوسلافيا. وعلاوة على ذلك، حظر المجلس بموجب قراره ٧٨٧ (١٩٩٢) المؤرخ ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ الشحن العابر لمنتجات معينة خلال جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (النفط الخام، والمنتجات النفطية، والفحم، والمعدات المتعلقة بالطاقة، والحديد، والصلب، والمعادن الأخرى، والمواد الكيميائية، والمطاط، والإطارات، والسيارات، والطائرات، والمحركات من جميع الأنواع، وذلك ما لم تأذن بها اللجنة بصورة محددة على أساس كل حالة على حدة، وعزز التدابير الوقائية (وبصفة خاصة التفتيش على الشحنات والتحقق منها) في البلدان المحيطة بها. وعلاوة على ذلك، تم تعزيز نظام الجزاءات بدرجة كبيرة اعتبارا من ٢٦ نيسان/ابريل ١٩٩٣، بموجب قرار المجلس ٨٢٠ (١٩٩٣) الذي تضمن، في جملة أمور، تدابير مثل زيادة إحكام مراقبة الحدود، ولا سيما على نهر الدانوب؛ وتجميد أموال جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (الحسابات المالية) بالخارج؛ وحظر نقل جميع السلع عبر حدود جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، باستثناء اللوازم الانسانية الأساسية، وشحنات عابرة محدودة بصرامة، على أن تأذن بهما اللجنة بصورة محددة؛ وحظر تقديم معظم الخدمات وحظر المرور التجاري البحري على طول الساحل اليوغوسلافي (الجبل الأسود).

(٢) منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع A.94.II.C.1، المربع الرابع - ٢.

الحواشي (تابع)

(٣) من المتوقع أن يعادل متوسط المبالغ المتاحة سنويا في إطار ترتيبات الصندوق، بما في ذلك المسحوبات في إطار مرفق تحويل النظم، لأولئك المستعملين، ٥٨ في المائة من حصصهم النسبية بالمقارنة بالمتوسط على نطاق الصندوق الذي تبلغ نسبته ٣٢ في المائة فقط من الحصة النسبية بموجب الترتيبات الاحتياطية التي ووفق عليها منذ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢. وفي مثال آخر، فقد درجت العادة أن تكون ألبانيا، بوصفها عضوا جديدا في الصندوق مؤهلة للحصول على نسبة تصل الى ٦٠ في المائة من حصتها النسبية في إطار مرفق التكيف الهيكلي المعزز، قد منحت امكانية للحصول على ١٢٠ في المائة من حصتها النسبية دعما لبرنامج مدته ثلاث سنوات.

(٤) عين البرنامج الإنمائي لذلك الغرض خبيرا استشاريا هو السيد جيمس غروسمان، الذي كان يشغل وقتئذ منصب رئيس لجنة تسوية المطالبات الأجنبية بالولايات المتحدة. وتحملت أرقام التخطيط الإرشادي للبلد المعني تكلفة العملية.

(٥) نص القرار الأول ١-٥، الذي اعتمد في اجتماع لمجلس وزراء مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا عقد في روما في ١ و ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، على ما يلي: "يسلم الوزراء بأن بعض الدول في المنطقة تتحمل عبئا اقتصاديا كبيرا في تنفيذ الجزاءات. وبغية المساعدة على تخفيف الآثار السلبية غير المقصودة للجزاءات على دول المنطقة، قرر الوزراء عقد اجتماع خاص مخصص لكبار المسؤولين يركز على تحديد الأولويات لمختلف المشاريع الدولية لمساعدة الدول المتضررة في المنطقة على مواجهة آثار الجزاءات على نحو أفضل. وسيقوم منسق الجزاءات التابع للاتحاد الأوروبي/مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا بدعوة المنظمات الدولية ذات الصلة للمشاركة والاسهام في هذا الاجتماع. وسيعقد الاجتماع قبل نهاية كانون الثاني/يناير ١٩٩٤".

(٦) أعرب فريق الاتصال المعني بالجزاءات، في جلسته الحادية عشرة المعقودة في فيينا في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، في جملة أمور، عن رأي مفاده أن الاجتماع لا يعتبر بأي حال من الأحوال "اجتماعا للتعويضات"، وفقا للمادة ٥٠ من ميثاق الأمم المتحدة، بل مجرد اجتماع لتركيز الاهتمام بتحديد الأولويات لمختلف المشاريع الدولية.

(٧) الممر الجمركي الأول: النمسا - نيكلسدورف/هنغاريا - هيغيشالوم، سلوفينيا - دولغا فاس/هنغاريا - ريديكس، هنغاريا - ارتاند/رومانيا - بورس، رومانيا - غيرغيو/بلغاريا - روس، بلغاريا - كولاتا/اليونان - بروماخون، بلغاريا - كابيتان اندريفو/تركيا - كابيكول. الممر الجمركي الثاني: ألبانيا - دوريس (ميناء)، ألبانيا - كافا إي ثانيس/جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة - كافاسان، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة - ديفي بير/بلغاريا - غيشيفو.

(٨) سفير ايطاليا انطونيو نابوليتانو.

المرفق الأول

التقديرات الرسمية غير المعدلة المقدمة من الدول المتضررة للأثر الاقتصادي للجزاءات المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود)

	المجموع[أ]		ميزان المدفوعات[ب]			الفترة المشمولة
	بملايين دولارات الولايات المتحدة	كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي[ج]	بملايين دولارات الولايات المتحدة	كنسبة مئوية من		
				الصادرات[ج]	الناتج المحلي الإجمالي[ج]	
ألبانيا	٣٠٧	٤٦,٦	٦٣	٣٣,٢	٩,٦	أثر سنوي
أوكرانيا	٢ ٣٥٦	١١,١	٢ ٢٠٨	١٩,٥	١٠,٤	حزيران/يونيه ١٩٩٢ - أيار/مايو ١٩٩٣
بلغاريا	٣ ٧٥١	٢٨,١	١ ٨٣٣	٤٧,٠	١٣,٧	حزيران/يونيه - كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	١ ٨٤٧	١١٥,٤	٤٦٤	٥٢,٢	٢٩,٠	أثر سنوي
رومانيا	٨ ٩٧٣	٥٩,٧	١ ٢٨٢	٣١,٣	٨,٥	حزيران/يونيه ١٩٩٢ - أيار/مايو ١٩٩٣
سلوفاكيا	٢٨٨	١,٩	٦ ١٨١	١,٩	١,٢	حزيران/يونيه ١٩٩٢ - كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣
هنغاريا	١ ١٣٠	٢,١	٩٨٠	٥,٨	١,٨	حزيران/يونيه ١٩٩٢ - كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣

المصدر: بيانات قطرية مقدمة إلى مجلس الأمن.

(أ) يشمل الآثار على الناتج والعمالة والميزانية وميزان المدفوعات.

(ب) بنود الحساب الجاري فقط، استنادا إلى المطالبات الرسمية غير المعدلة.

(ج) أرقام عام ١٩٩٢، معدلة حسب طول الفترة المشمولة.

المرفق الثاني

المشاريع القصيرة الأجل المتعلقة بالاختناقات الجمركية/الحدودية

الموقع	المحتوى	التمويل
ناغيلاك/نادلاك (هنغاريا/رومانيا)	توسيع مسارات الشاحنات. تغيير موقع الحاجز على جانب النهر وإنشاء محطة طرفية للشاحنات على الجانب الهنغاري. التدريب لتحسين الإجراءات.	التزم الاتحاد الأوروبي بمبلغ ٢,٨ مليون وحدة نقد أوروبية
فيدين/كالافات (بلغاريا/رومانيا)	إنشاء محطة طرفية للمعديات في كالافات وتنفيذ المرحلتين الثانية والثالثة من الطريق الموصل الى الموقع في فيدين. معدات للجمارك والشرطة وإصلاح المعديات القائمة. مساعدة تقنية في الإجراءات الادارية والجمركية	التزم الاتحاد الأوروبي بمبلغ ٢,٢٥ مليون وحدة نقد أوروبية في إطار برنامج تقديم المساعدة لبولندا وهنغاريا لإعادة التشكيل الاقتصادي
غيرغيو/روس (رومانيا/بلغاريا)	إنشاء ساحة لوقوف السيارات، ومرافق للتخليص الجمركي، وتوفير معدات للمراقبة.	وفرت الولايات المتحدة مبلغ ٨٥٠ ٠٠٠ دولار التزام الاتحاد الأوروبي بمبلغ ٢,٢٥ مليون وحدة نقد أوروبية توفر المملكة المتحدة التمويل اللازم لمعدات الاتصال.
ديفي بير/غييشيفو (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة/ بلغاريا)	نقل/توسيع معابر الحدود. تحسينات إجرائية، ولا سيما في إجراءات الهجرة.	ستُقدم الولايات المتحدة مبدئيا مبلغ ١,١ مليون دولار. ستُسهم المانيا بمبلغ إضافي قدره ١,٠ مليون مارك ألماني.
كافاسان/كافا إي ثانيس (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة/ألبانيا)	تحسين المرافق الجمركية الحالية. مبان جديدة، وساحة لوقوف السيارات، وتوفير المعدات والتدريب.	ستُقدم الولايات المتحدة مبدئيا مبلغ ١,١ مليون دولار.
دوريس (ميناء) (ألبانيا)	توسيع ساحات وقوف السيارات وانهاء الاجراءات، وتوفير حيز إضافي لرسو المعديات، ومبان مؤقتة.	ستُقدم الولايات المتحدة مبدئيا مبلغ ٤٠٠ ٠٠٠ دولار.

الموقع	المحتوى	التمويل
كولاتا/بروماخون (بلغاريا/اليونان)	توسيع ساحات وقوف السيارات ورصفها وتجهيز المسارات والأسطح والإضاءة وإنشاء بعض المباني	التزم الاتحاد الأوروبي بمبلغ ٠,٣ مليون وحدة نقد أوروبية.
كاكافيا (ألبانيا/اليونان)	تحسين المباني والمرافق التقنية عند نقاط عبور الحدود.	التزم الاتحاد الأوروبي بمبلغ ١,٠ مليون وحدة نقد أوروبية.

المصدر: مكتب منسق الجزاءات التابع للاتحاد الأوروبي/مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، بروكسل.

- - - - -